خدمة المواطن «بالشمس»

علوش لـ«الوطن»: خلال شهر ٧٩ ألف وثيقة مقدمة في جميع المراكز.. معظمها سجل مدني وغير موظف

| فادي بك الشريف

كشف مدير مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق لؤي علوش في حديث خاص لـ«الوطن» عن تزويد مراكز الخدمة بشكل تدريجي بمنظومة طاقة شمسية بديلة، موضحاً البدء بـ٤ مراكز في (القنوات والميدان ودمر والمزة)، ومن المقرر هذا العام أن تزود ٥ مراكز جديدة بالطاقة البديلة لتشمل مراكز مشروع دمر و المهاجرين وحي الورود المقرر إحداثه وتجهيزه إضافة إلى السجل المؤقت و الشام الجديدة.

وأشار علوش إلى أهمية هذا التوجه في تشغيل جميع التجهيزات الالكترونية، مبيناً وجود دراسة وتنسيق بين إدارة المراكز ومديرية الإنارة في محافظة دمشق، على أن يزود كل مركز بـ١٥ كيلو واط، مشيراً إلى أهمية الإجراء المتخذ في توفير الوقود الذي يصرف في تشغيل الوقود للمولدات وما تحدثه من تلوث سمعي وبيئي، علماً أن الخدمات لا تتوقف في مراكز الخدمة على الإطلاق.

وأوضح علوش أن الخدمات الالكترونية هي خطوة في طريق تبسيط الإجراءات لجميع المراكز، مؤكداً أن مركز الخدمات الالكتروني يعتبر بوابة دخول لمراكز الخدمة، مع إحالة جميع الطلبات المقدمة من المواطنين عبر الموقع إلى مراكز الخدمة، وبالتالي تتم معالجتها حسب طلب المواطن إما عن طريق البريد أو في أحد المراكز ليصار إلى استلامها مباشرة بعد تحويلها من مركز الخدمات الالكترونية إلى أحد المراكز الكترونياً، وذلك ضمن التسهيل على المواطن وتبسيط إجراءاته ولعدم تكبد عناء التنقل، علماً أن هذا الأمر يخفف من التكاليف والوقت.

وحول واقع الشبكة، أوضح علوش أن مديرية المعلوماتية قامت بتمديد منظومة كاملة للشبكات بسرعات مرتفعة جداً، مؤكداً عدم وجود أي خلل في هذا الأمر وعمل المراكز يعمل حتى يوم السبت بما فيها (مكتب الدفن).

وكشف علوش عن دراسة إدخال خدمات جديدة كبطئ

خدمات مديرية التخطيط العمراني، وخدمات دوائر الخدمات، ومديرية الشؤون الصحية والأملاك، ضمن تنسيق بين عدد من المديريات وفريق عمل يتابع هذا الأمر بما ينعكس على خدمة المواطن وتبسيط الإجراءات، علماً أنه تم إدخال بعض خدمات مديرية المرسوم ٦٦ وتبسيط إجراءات بعض المعاملات.

وكشف علوش أنه سيتم تعميم خدمات (السجل المؤقت للتوثيق العقاري) لكافة المراكز، في ظل إحداث مكتب ارتباط للقيام بهذا الأمر.

وبين أن عدد المعاملات المنفذة يومياً يصل إلى ٢٧٠٠ معاملة في كل المراكز، موضحاً أن مجموع الخدمات المقدمة خلال الشهر الأول من العام الجاري تجاوز الـ ٧٩ ألفاً، كان أكثرها معاملات السجل المدني بنحو ٤١ ألف وثيقة، ووثيقة غير الموظف بنحو ١٣ ألف وثيقة، إضافة إلى السجل العدلي أكثر من ١٠ آلاف، والسجل المؤقت ٤٥٠٠ وثيقة، وعقود الإيجار ٢٨١٤ معاملة، ووثائق خارجية أكثر من ٢٠٠٠ معاملة، إضافة إلى تقديم وثائق التراخيص الإدارية وصورة الترخيص، وصورة مصدقة عن قرار، والتخطيط العمراني وتصديق عقود إيجار، والمصالح العقارية، ومعاملات دمشق القديمة، وترخيص أشغال ووثائق خارجية، ومختلف الخدمات المقدمة.

وفيما يخص المراكز الجديدة، قال علوش: من المفروض أن يتم تجهيز مركزي خدمة جديدين في حي الورود لتقديم الخدمات السريعة وعقود الإيجار، والعباسيين بجميع الخدمات، على أن يتم إحداثهما في أقرب وقت.

وأشار علوش إلى الدعم الكبير المقدم من المحافظة لمراكز خدمة المواطن، مؤكداً في سياقه وجود معوق ومشكلة كبيرة تتمثل بتسرب العاملين المؤقتين أو الموسميين من مراكز الخدمة، معتبراً أنه موضوع حساس وخطير.

وأشار علوش إلى أهمية وضرورة تثبيت العاملين في مراكز الخدمة، وخاصة بعد أن تم تدريبهم وتأهيلهم وإخضاعهم للعديد من دورات خدمة الزبائن ومهارات التواصل، علماً أن عددهم لا يقل عن ١٥٠ عاملاً موسمياً، مع الحاجة لإمكانية إجراء مسابقة ليصبح هؤلاء العاملون جزءاً من الموظفين.

كما أشار علوش إلى أهمية زيادة الحوافز للعاملين، مؤكداً أن عامل التحفيز مهم جداً لزيادة الإنتاجية واستمرار نجاح العمل، علماً أن الإدارة العليا في المحافظة لا تقصر على الإطلاق وتقدم التسهيلات الممكنة.

> تسرب عاملين موسميين «أمر حساس وخطير» وهناك ضرورة لتثبيتهم.. ولزيادة الحوافز

فروقات الأسعار وراء عقود المتعهدين

مقاولو السويداء يطالبون بحل جذري للمشاريع المتعثرة

| السويداء– عبير صيموعة

تركزت مداخلات المقاولين على إيجاد حل جذري للمشروعات المتعثرة التي لم يتم إكمال الأعمال بها من المقاولين لعدم صرف فروقات الأسعار لهم بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء أضعافاً مضاعفة والعمل على إلغاء قرار تنفيذ المشروعات المتعثرة منذ عام ٢٠١٠ على نفقة المقاولين جراء ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل كبير وبالتالي فسخ هذه العقود مع المتعهدين إضافة إلى ضرورة الأخذ بالمقترحات الناتجة عن المؤتمر من النقابة المركزية.

وطالبوا خلال المؤتمر السنوي لنقابة مقاولي الإنشاءات في محافظة السويداء تحت شعار «حقيقتنا صفحات التاريخ... البناء والإعمار مستقبلنا» في قصر الثقافة في مدينة السويداء، بإعادة النظر بالحد الأدنى والحد الأعلى للتصنيف للأسعار وفق سعر الصرف، والمساواة في العقود بين القطاع العام والقطاع الخاص وصرف سلف وإحضارات للمشاريع لضمان عدم التأثر بفروقات الأسعار، كما تحدثوا عن ضم فترة الانقطاع عن تسديد اشتراكات النقابة بعد تلافيها بالكامل للاستفادة من سنوات الوصول إلى التقاعد وتنفيذ صرف العقود من مؤسسات القطاع العام فور استلام العمل أو تحمل فروقات التأخير وفق الأسعار الرائجة.

كما جرت المطالبة بزيادة رواتب المقاولين المتقاعدين بما يتناسب مع الظروف المعيشية الحالية والسماح بتوريثه إضافة إلى ضرورة تأمين مادة المازوت لزوم آلياتهم الثقيلة لكونها تُخدم مشاريع القطاع العام ما دفع بالمقاولين لشراء المازوت من القطاع الخاص وبسعر ألف ليرة لليتر الواحد والتعميم على كل الدوائر الرسمية والوحدات الإدارية بعدم إعطاء أي فاتورة للمقاولين إلا للمقاول المسجل بالنقابة حصراً، والعمل على تحديد المشروعات التي تحتاج إلى مهندس مقيم لكونه يتم إلزام المتعهدين بتعيين مهندس مقيم لكل المشاريع ما شكل عبئاً على المقاولين.

بدوره أكد محافظ السويداء أن المحافظة تقدم كل التسهيلات بكل الإمكانيات المتوافرة لمتابعة عمل المقاولين مشيراً إلى أن الدليل السعري هو مؤشر للعقود عند التقدم للمناقصات ويبقى السعر متوافقاً مع الواقع سواء بالضم أم بالكسر، موضحاً أن المشاريع التنموية ونهضة المحافظة عمل مشترك بين جميع المعنيين في القطاعين العام والخاص ويحتاج إلى تعاون يضمن حقوق كل الأطر.

نقيب المقاولين السوريين أيمن ملاذني أشار إلى أنه لابد من العمل بيد واحدة وعزيمة وطنية موضحاً عدداً من الأمور التنظيمية ومؤكداً أحقيتها والعمل على تطوير قوانينها بما يضمن حق المقاولين سواء الذين على رأس عملهم أم المتقاعدين معلناً أنه سيتم تعديل هذه القوانين قبل المؤتمر العام القادم.

نقيب مقاولي السويداء عامر حمزة أشار إلى أهمية الاعتماد على كوادر علمية ومدربة في عمل المقاولات، كما تحدث عن عدد من العقبات التي تواجه المقاولين والتي وضعتهم في زاوية التقصير عازياً ذلك إلى عدم تكافؤ الفرص ونقص مقومات العمل كالمحروقات وغيرها مؤكداً التعويل على النقابة المركزية والقيادتين السياسية والتنفيذية في المحافظة للمساهمة بتذليل هذه الصعاب.

بدورهم أجاب أعضاء المكتب التنفيذي ومديرو المؤسسات والنقيب المركزي عن المداخلات موضحين عدداً من القوانين الناظمة للعلاقة مع المقاولين وأهمية الانتباه لها والاستفادة منها والالتزام بها.

> مطالبات بزيادة رواتب المقاولين المتقاعدين

هذا القانون لمن يملكون الأفكار ولا يملكون المال

وزير المالية لـ«الوطن»: قانون «مصارف التمويل الأصغر» يخلق فرص عمل ذاتية لمحدودي الدخل ما يحسن من دخلهم

| محمد منار حميجو

أكد وزير المالية كنان ياغي أن القانون الخاص بإحداث مصارف التمويل الأصغر يستهدف الشريحة الدنيا من محدودي الدخل التي لديها أفكار ومشاريع ولكن ليس لديها القدرة على التمويل، مشيراً إلى أن هذه الشريحة حينما تتجه إلى مصرف عادي فإن المصرف يطلب منها كفاءة مالية عالية غير قادرة عليها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح ياغي أن هذا القانون أعطى مزايا وخفف الشروط كما أنه أعطى فرصة لهذه الشريحة من الناس في الحصول على تمويل وبالتالي يخلق فرص عمل ذاتية مثل أن يقوم الشخص بإنشاء مشروع صغير يكون قادراً على الإنتاج وهذا يؤدي إلى تحسين الدخل بشكل أو آخر.

ياغي أوضح أن مثل هذه المصارف تستمر مع المقترض في عملية التدريب والتأهيل أو فتح قنوات تسويق أو مشورة مستمرة بعد إعطائه القرض وبالتالي لا تتوقف العملية عند منحه القرض فقط ثم تتركه وحده في بناء المشروع الذي يرغب به المقترض وهذا ما يؤدي إلى تخفيف احتمال الفشل أو خسارة صاحب المنشأة الصغيرة أو متناهية الصغر.

ولفت ياغي إلى أن سورية ليست جديدة في إحداث مثل هذه المصارف بل هي موجودة مثل مؤسسة «أغا خان» و«مصرف الإبداع» لكن الجديد في هذا القانون أنه نظم بشكل أعلى قطاع التمويل الأصغر ورفع رأس مال المصارف إلى ٥ مليارات كحد أدنى.

وأضاف ياغي: إنه تم إعطاؤها إعفاءات لتعزيز دورها وتشجيع المؤسسات على إحداث مصارف التمويل الأصغر لأن الشريحة الكبرى بسبب الحرب على سورية لم تصبح من محدودي الدخل فقط بل أصبحت من أصحاب الدخل المنخفض جداً، وبالتالي يصبح للراغب بالاقتراض فرصة للاقتراض من هذه المصارف للحصول على تمويل ويكون عنده فكرة لورشة صغيرة منتجة.

وأشار ياغي إلى أنه ليس مطلوباً من الدولة تأمين وظيفة فقط بل خلق المشاريع عن طريق تأمين البيئة العامة والتنظيمية والتشريعية والتمويلية كافة لتأمين مشاريع اقتصادية في هذا المجال.

> الشريحة الكبرى أصبحت من أصحاب الدخل المنخفض جداً بسبب الحرب على سورية

> السماح للمؤسسات غير السورية في تأسيس مثل هذه المصارف لنقل الخبرة وليس للقطع الأجنبي

وبين ياغي أنه تم السماح للمؤسسات غير السورية في تأسيس مصارف تمويل الأصغر لنقل الخبرة في هذا القطاع وليس للقطع الأجنبي لأنه نشاط معقد وهو أعقد من النشاط المصرفي التقليدي، مبيناً أن هناك منظمات عالمية أممية تهتم في مثل هذه الأنشطة من المصارف.

من مواد القانون

نصت المادة الثانية من القانون أنه يهدف إلى تحقيق النفاذ المالي لأكبر شريحة ممكنة من ذوي الدخل المنخفض أو عديمي الدخل وممن لديهم القدرة على ممارسة نشاط اقتصادي، ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وذلك من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المختلفة في مجالات الائتمان والادخار والتأمين، والخدمات غير المالية المرتبطة بها، من تدريب وبناء القدرات وتقديم المشورة للعملاء وغيرها، بهدف تأمين دخل إضافي وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة سعياً للاندماج الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتضمنت المادة الثالثة أن لمجلس النقد والتسليف الترخيص بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة تهدف إلى تقديم التمويل الأصغر بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون، وبشترط أن يكون أحد المؤسسين شريكاً إستراتيجياً، ويضع مجلس النقد والتسليف الشروط والمعايير الواجب توافرها في الشريك الإستراتيجي.

وبينت المادة الرابعة أنه يمكن أن تؤسس المصارف من جمعيات ومؤسسات خاصة سورية أو من المؤسسات غير السورية التي تمتلك الخبرة والكفاءة بهذا النوع من النشاط، ويشترط في الجمعيات والمؤسسات الخاصة السورية أن تكون حاصلة على صفة النفع العام وفق القوانين النافذة، مشيرة إلى أنه لا يجوز للشخص الاعتباري المؤسس أو المساهم فيه من جمعية أو مؤسسة خاصة سورية لا تتمتع بصفة النفع العام، المشاركة في تأسيس المصارف أو المساهمة فيها. كما أنه يشترط حسب المادة ذاتها في الأشخاص غير السوريين عند التأسيس أو المساهمة الحصول على موافقة مسبقة من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف.

وأجازت المادة الخامسة للمصارف العاملة المشاركة في تأسيس المصارف أو المساهمة فيها، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس النقد والتسليف بالنسبة للمصارف العامة تحدد فيها نسبة مساهمتها في رأس المال، ومجلس النقد والتسليف بالنسبة للمصارف الخاصة ومصارف الاستثمار.

وبينت المادة الثامنة من المشروع أنه يكون الحد الأدنى لرأسمال المصرف بمبلغ قدره خمسة مليارات ليرة سورية، موزعاً على أسهم اسمية قابلة للتداول بقيمة مئة ليرة سورية للسهم الواحد، ويجوز زيادة الحد الأدنى لرأس المال بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف.

وأوضحت المادة ذاتها أنه يجوز أن يكون جزء من رأس المال على شكل مقدمات عينية، على ألا تتجاوز قيمة هذا الجزء نسبة عشرة بالمئة من إجمالي رأس المال يجري تقييمها عند التأسيس، ويضع مجلس النقد والتسليف الضوابط اللازمة بخصوص تقييم هذه المقدمات، التي يعاد تقييمها عند الحل والتصفية فقط، مشيرة إلى أنه في حال كان المصرف شركة مساهمة مغفلة خاصة، يودع رأسماله النقدي كاملاً ودفعة واحدة عند التأسيس في حساب خاص لدى مصرف سورية المركزي.

ولفتت إلى أنه في حال كان المصرف شركة مساهمة مغفلة عامة، يُودع نسبة خمسين بالمئة من رأسماله النقدي المصرح به دفعة واحدة عند التأسيس في حساب خاص لدى مصرف سورية المركزي، وتستكمل قيمة كامل الأسهم المكتتب عليها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ بداية مزاولة المصرف لنشاطه.

وبينت المادة التاسعة أنه لمجلس النقد والتسليف تكليف المصرف زيادة رأسماله تبعاً لدرجة نمو نشاطاته وفعالياته تحقيقاً للمعايير الدولية المعتمدة لكفاية رأس المال.

زيادة رأسمال المصرف الصناعي لتعزيز ملاءته المالية وتحسين إمكانية الإقراض لديه

| الوطن

اعتبر وزير المالية كنان ياغي في حديثه لـ«الوطن» أن زيادة رأسمال المصرف الصناعي ليصبح ١٤ مليار ليرة بدلاً من ٧ مليارات ليرة هو لتعزيز الملاءة المالية وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف وللتوافق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي وز الكفاءة المالية وخاصة بعد ظروف الحرب وتدهور سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية.

بينما بين مدير في المصرف الصناعي أن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

وأن المصرف يسعى لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن الفعلية له وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والاطلاع على طبيعته والحاجة بعيداً عن الضمانة.

وأنه تم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع.

يشار إلى أن المصرف الصناعي منح العام الماضي (٢٠٢٠) نحو ٣٠٤ قروض بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة وتوزعت هذه القروض على رأس المال الثابت وقروض التأسيس والتوسيع وشراء الآلات إضافة للقروض التنموية والمهن العلمية وقروض سكنية للعاملين في المصرف، بينما بلغ حجم الودائع لدى المصرف نحو ٧٩ مليار ليرة موزعة بين القطاعات الخاص والعام والمشترك والحر والتعاوني، وأن رأسمال المصرف الصناعي بحدود ٧ مليارات ليرة، ونسبة السيولة حوالي ٧٤,٧ بالمئة.

وأن إجمالي التوظيفات لدى المصرف نحو ٢٢,٤ مليار ليرة ، وكتلة الديون المتعثرة ٣٢ مليار ليرة منها ١٣,٥ مليار ليرة هي أصل الدين والباقي فوائد ، بينما بلغت التحصيلات من الديون المتعثرة حوالي ٤,٥ مليارات ليرة حتى نهاية العام الماضي والتحصيلات من الديون النظامية نحو مليارَي ليرة.